

مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية والعوامل المؤثرة فيه "دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"

إنعام محسن الزويلف¹، عامر عبدالكريم حجاج²

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية والتعرف إلى أثر بعض خصائص الشركة والمتمثلة بالقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وعُمر ادراج الشركة في السوق المالي، ومعدل نمو الشركة، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية لهذه الشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية استناداً إلى متطلبات الإفصاح لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8)، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحديد الفقرات ذات الصلة بالمعلومات القطاعية التي تم الإفصاح عنها فعلاً في هذه التقارير. تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها 247 شركة، وتم اختيار عينة مكونة من 105 شركات موزعة على ثلاثة قطاعات هي: القطاع الصناعي (30 شركة)، والقطاع والخدمي (25 شركة)، والقطاع المالي (50 شركة). وظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح العام عن المعلومات القطاعية في تلك التقارير جاء ضعيفاً جداً، فضلاً عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخصائص الشركة مجتمعة في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، كما بينت النتائج أيضاً وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل خاصية من الخصائص التالية (منفردة) في مستوى الإفصاح المذكور: نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وعُمر الإدراج في السوق المالي، ومعدل النمو، بينما لم يكن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي وتذبذب الأرباح (بشكل منفرد) في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: قيام هيئة الأوراق المالية الأردنية بالزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن جميع المعلومات القطاعية وفقاً لمتطلبات الإفصاح في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) والتأكد من تنفيذ ذلك من قبل تلك الشركات، وإيلاء الإفصاح عن المعلومات القطاعية المزيد من الاهتمام من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة والعمل بجدية على زيادة مستواه في التقارير المالية السنوية.

الكلمات الدالة: الإفصاح، المعلومات القطاعية، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8)، خصائص الشركة، التقارير المالية.

المقدمة

الامر الذي استلزم قيام هذه المنظمات بتقسيم عملياتها إلى قطاعات حسب انشطتها المختلفة أو مناطقها الجغرافية. وقد ترتب على هذا التنوع في أنشطة المنظمات التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من ناحية، وعلى المنفعة المرجوة لمستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، إذ أصبحت التقارير المالية المجملة التي تعد على مستوى المنظمة ككل لا تفي باحتياجات مستخدمي التقارير المالية، ومن هنا كان لابد من الإفصاح عن المعلومات القطاعية حيث تعد هذه المعلومات مصدراً هاماً للبيانات يمد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات التفصيلية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر دقة وسلامة وتساعدهم في تقييم أعمال المنظمات. وفي هذا

نظراً للتطور الهائل الذي يشهده العالم في شتى المجالات ومنها المجالات الاقتصادية، وظهور المنظمات الضخمة وكبيرة الحجم والتي تمارس العديد من الأنشطة المتنوعة حيث يتصف كل نشاط من أنشطتها بصفات وخصائص مميزة له من حيث معدلات الربحية ودرجات المخاطرة وفرص النمو،

¹ كلية الاعمال، جامعة الزيتونية الاردنية.

² نقابة المهندسين الأردنيين.

تاريخ استلام البحث 2017/7/13 وتاريخ قبوله 2017/12/14.

المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟

هـ- هل يؤثر تذبذب الأرباح في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية، حيث أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المنشأة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المنشأة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لها، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمي التقارير المالية على فهم أفضل لأداء المنشأة، وتقدير أدق لمخاطر وعوائد المنشأة، وتكوين أحكام أفضل حول المنشأة ككل. وتكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من كونها احد الدراسات الرائدة التي طبقت في البيئة الأردنية إذ لا زالت الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المعلومات القطاعية في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 والعوامل التي تلعب دوراً في تحديد مستوى هذا الإفصاح محدودة في البيئة المذكورة، إضافة إلى تقديمها مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية الأمر الذي يُمكن إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية من تقييم مستوى هذا الإفصاح في تقاريرها المالية. ومن المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة إلى تقديم التوصيات لهذه الشركات، وإدارة سوق عمان المالي والأطراف المهتمة بهذا السوق، والتي قد يتم الاستفادة منها لاتخاذ التدابير اللازمة لدعم الشفافية والمصادقية في الإفصاح عن المعلومات القطاعية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- إلقاء الضوء على أهمية القيام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية لمنظمات الأعمال.
- 2- بيان مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في

السياق، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر/ 2006 معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 (IFRS 8) والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 14، ويتطلب هذا المعيار من منظمات الأعمال الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة انشطتها وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل بها. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبيان مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة في هذا الإفصاح.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة بوجود قصور في الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي (العمرى وآخرون، 2007؛ Abu-serdaneh & Zuriekat، 2009)، الأمر الذي قد يكون عائقاً أمام اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة من قبل مستخدمي التقارير المالية. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الاسئلة الآتية:

- 1- هل تصحح الشركات المساهمة العامة الأردنية عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية؟
- 2- هل تؤثر خصائص الشركة (نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وعمر الإدراج في السوق المالي، ومعدل النمو، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح) في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- أ- هل يؤثر نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- ب- هل يؤثر عُمر إدراج الشركة في السوق المالي في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- ج- هل يؤثر معدل نمو الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟
- د- هل يؤثر الرفع المالي في مستوى الإفصاح عن

ربحية ومستوى نمو ومستوى مخاطرة يختلف عن القطاعات الأخرى. كما عرفه حماد (2005) أيضا بأنه المعلومات المتعلقة بالمكونات المختلفة لعمليات المنشأة والمعلومات المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها ومناطقها الجغرافية وعملائها.

ويُعرف قطاع العمل في التقارير القطاعية حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 (IFRS 8) أنه القطاع الذي يعتبر جزءا من المنشأة وهو قابل للتمييز ويعمل على إنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات تخضع لمخاطر وعوائد تختلف من مخاطر وعوائد قطاعات الأعمال الأخرى. وهناك مجموعة من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اصدار التقارير القطاعية وهي طبيعة المنتجات، وطبيعة عملية الإنتاج، ونوع العميل وأسلوب توزيع المنتجات، أما القطاع الجغرافي فيمثل جزء من الشركة قابل للتمييز يعمل على تزويد المنتجات ضمن منطقة جغرافية خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد المنتجات التي تنتج في مناطق جغرافية أخرى. وهناك مجموعة من العوامل يجب النظر إليها عند تحديد القطاعات الجغرافية تتمثل في التشابه في الظروف الاقتصادية والسياسية، والعلاقات بين العمليات في المناطق الجغرافية المختلفة، وقرب العمليات من بعضها البعض والمخاطر المرتبطة بهذه العمليات، ومخاطر أسعار صرف العملة (PKF International Ltd, 2017).

يعتبر التقرير القطاعي أداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء فهو السياسة التي تستخدم لتقرير مدى تحقيق القطاعات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف الموضوعة مقدماً للوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح المناسبة (سلطان، 2005)، ويحول التقرير القطاعي كل قطاع الى مركز للربحية حتى وان لم يتم بيع المنتجات الى خارج المنشأة، إذ أنه في حالة انتقال المنتجات النصف مصنعة والتي لم يكتمل تصنيعها الى قطاع آخر ليتم اكمال تصنيعها فإنه في هذه الحالة يتم بيع المنتجات ما بين القطاعات استنادا إلى أسعار التحويل، وبهذه الطريقة فإنه يمكن للتقارير القطاعية أن تقيس قدرة كل قطاع على تحقيق الربح وبالشكل الذي يؤدي الى التنافس ما بين القطاعات (Morse et al., 2003).

إن التقارير القطاعية هي أداة لقياس أداء المنشآت الكبرى

التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. 3- التعرف الى أثر بعض خصائص الشركة والمتمثلة بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وعمر ادراج الشركة في السوق المالي، ومعدل نمو الشركة، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

حدود الدراسة

تم تناول أثر بعض خصائص الشركة وليس جميعها في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية، إذ تم اختيار بعض الخصائص الشائعة في هذا المجال والتي استخدمت في العديد من الدراسات السابقة مثل (Prencipe, 2004; Abu-Serdaneh & Zuriekat, 2009; Chan & Watson, 2011; Ibrahim, 2015; Lucchese & Carlo, 2016؛ العمري وآخرون، 2007). كما اقتصرت الدراسة على فترة خمس سنوات وهي من 2011-2015.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تواجه المنشآت في البيئة المعاصرة منافسة شديدة وتحديات متنوعة مثل تذبذب المخاطر والعوائد ومعدلات النمو، الأمر الذي حفزها على التنوع في القطاعات والمناطق الجغرافية الخاصة بها، فتنامى ظهور المنشآت ذات طبيعة الاعمال المتنوعة والمنشآت ذات الفروع المتعددة جغرافيا، وقد ترتب على ذلك الاختلاف في معدلات الربحية والمخاطر وفرص النمو التي قد تتفاوت بشكل كبير بين القطاعات الصناعية والجغرافية (Thomas, 2009)، ونتيجة لهذا التنوع الذي انعكس بدوره على المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين، أصبحت الحاجة ملحة للحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلاً خاصة أن البيانات المالية الإجمالية لم تعد تقدم معلومات كافية لمستخدميها، ومن هنا اصبحت التقارير القطاعية احد المصادر الهامة للحصول على المعلومات. وقد عرف Davies and Boczko (2005) التقارير القطاعية على أنها أداة تقيس أداء المنشآت ذات القطاعات المتعددة وتبين معلومات قطاعية لكل قطاع، وتقيد هذه التقارير مستخدميها بإعطائهم معلومات ذات معنى أكبر عن قطاعات المنشأة، علماً أن لكل قطاع هيكل تنظيمي وحجم

وفي هذا السياق قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار أول معيار يخص التقرير عن المعلومات القطاعية في أغسطس 1981م وهو معيار المحاسبة الدولي رقم 14 والخاص بالتقارير القطاعية، ثم في أغسطس 1997 تم تعديل هذا المعيار ليصبح معيار المحاسبة الدولي رقم 14 المعدل، وفي ابريل 2001 تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار المذكور. وفي نوفمبر 2006، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 "القطاعات التشغيلية" ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 14، وهو ساري المفعول اعتباراً من 2009/1/1 (PKF International Ltd, 2017). ويهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 إلى تحديد الإفصاح اللازم عن المعلومات القطاعية في البيانات المالية للمنشأة من أجل تحقيق الفائدة المرجوة لمستخدمي القوائم المالية من خلال توفير معلومات تساعد على تقييم طبيعة النشاطات التي تمارسها المنشأة وآثارها المالية، والبيئات الاقتصادية التي تعمل بها. ولقد تمثل الفرق الرئيس بين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 14 في اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 منهج الإدارة لتحديد القطاعات ليكون المنهج الوحيد المقبول للقيام بذلك (Picker et al., 2009).

ان اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 لمنهج الإدارة اتاح حرية التصرف للإدارة في الإفصاح عن بعض الفقرات، حيث خفض تطبيق المعيار رقم 8 البنود الواجب التقرير عنها بشكل منفصل ومستوى الإفصاح مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي السابق الملغي رقم 14 (IAS 14) وجعل عرض هذه البنود كما يتم استخدامها من قبل مدير أو متخذ القرار التشغيلي الرئيس (Chief Operating Decision Maker) في المنشأة، أي كما تعرض في التقارير الداخلية، مما يعتبر نوعاً من الإفصاح الاختياري في المعيار رقم 8 (Lucchese & Carlo, 2016). كما سمح معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 للمنشآت غير الملزمة بتطبيقه بالإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالقطاعات على أساس طوعي إذا كانت تتسجم مع متطلباته، وبخلاف ذلك لا توصف هذه المعلومات كمعلومات قطاعية. كما سمحت الفقرة 33 من المعيار المذكور للمنشأة بالإفصاح الاختياري بشكل منفصل

ذات الخدمات والمنتجات المتعددة، وذلك بهدف كشف المعلومات القطاعية لكل قطاع أو خدمة أو منطقة جغرافية وبحيث لا يؤدي ذلك العمل إلى ضرر بالمركز التنافسي للمنشأة. ويفيد التحليل القطاعي مستخدمي التقارير المالية بإعطائهم معلومات ذات مغزى أكبر عن قطاعات المنشأة. ولكي يتمكن المدراء من العمل بكفاءة وفاعلية فإنهم يحتاجون الى معلومات عن نتائج القطاعات التي يديرونها أكثر من حاجتهم إلى قائمة دخل واحدة للمنشأة ككل، إذ توفر قائمة دخل المنشأة معلومات ملخصة لكل عمليات المنشأة ولا تحتوي على تفاصيل كافية تسمح للمدير باكتشاف الفرص والمشاكل التي قد تواجه عمله، وعلى سبيل المثال فقد يكون أحد المنتجات أكثر ربحية في حين يكون البعض الآخر غير مريح أو ان بعض القطاعات لا تستخدم الطاقة أو الموارد المتاحة لها بكفاءة أو قد تكون أحد مراكز البيع أكثر فاعلية من غيرها، كما يساعد التقرير القطاعي الإدارة في اتخاذ القرارات الطويلة الأجل وذلك من خلال الاعتماد على مساهمة القطاع والذي يمثل مدى قدرة القطاع على تحقيق الأرباح بعد استبعاد التكاليف التي يمكن تخصيصها على القطاع (Garrison et al., 2014).

ولإعداد التقارير القطاعية يتم أولاً تحديد القطاعات الخاصة بالمنشأة وتحديد مستويات إعداد التقارير القطاعية، وتتمثل مستويات إعداد التقارير القطاعية بالأقسام والمنتجات والعمليات الخارجية والزبائن إضافة إلى المنطقة الجغرافية. وتهدف التقارير القطاعية إلى تقييم أداء المنشآت بشكل أفضل، والتنبؤ بالعوائد والمخاطر التي تتعرض لها المنشأة بشكل أدق، وإطلاق الأحكام حول المنشأة ككل بالاعتماد على المعلومات القطاعية.

كما يضيف حماد (2005) أن الهدف من إلزام المنشآت بالإفصاح عن قطاعاتها الأساسية هو نشر معلومات عن أنواع نشاطات الأعمال المختلفة التي تزولها المنشأة والظروف الاقتصادية المختلفة التي تعمل فيها بغرض المساعدة في الحصول على فهم أفضل لمدى نجاح أو فشل المنشأة، والحصول على تقدير أفضل لقدرة المنشأة على توليد الإيرادات والأرباح والتدفقات النقدية، والتوصل إلى قرار أفضل يستند على معلومات أكثر دقة عن واقع المنشأة.

بالاعتماد على اختلاف فرص الاستثمار المتاحة بين القطاعات والتي تسبب الاختلاف في الأرباح القطاعية ومعدلات النمو المحتملة، وقد تم تطبيق الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق هونج كونج المالي. وأشارت نتائج الدراسة الى أن المعلومات القطاعية المتعلقة باختلاف الأرباح ومعدلات النمو المحتملة لها أثر مهم وفعال على تقييم الفرص الاستثمارية. وقامت دراسة (Prencipe, 2004) باختبار علاقة ثلاثة متغيرات بمدى الإفصاح الطوعي عن المعلومات القطاعية وهي: وجود وحدات تابعة للشركة وقابلة للتحديد بشكل قانوني، وعمر التسجيل في البورصة، ومعدل النمو، في ظل الاطار النظري لنظرية تكاليف الملكية. وتم اختيار عينة مكونة من (64) شركة مدرجة في البورصة الإيطالية. وبينت نتائج الدراسة أن هناك ارتباط معنوي بين مدى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وكل من عمر التسجيل في البورصة ووجود وحدات تابعة للشركة وقابلة للتحديد بشكل قانوني، بينما لم تكن هناك علاقة ارتباط معنوية بين مدى هذا الإفصاح ومعدل النمو للشركة، وأن تكاليف الملكية هي ذات أهمية خاصة وتحد من الحوافز للشركات لتوفير المعلومات القطاعية في السوق المالي. وهدفت دراسة بني خالد (2005) الى معرفة أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي بشكل عام في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وتوصلت إلى عدم وجود اثر ذي دلالة احصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي في كل من قطاعات الصناعة والتأمين والبنوك، بينما كان هناك اثر ذي دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح في قطاع الخدمات، فضلا عن وجود اثر ذي دلالة إحصائية لنوع نشاط الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي. وتطرقت دراسة (Birt et al., 2006) إلى تحديد مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات الاسترالية تكونت من 263 شركة، فضلا عن اختبار أثر توزيع ملكية أسهم الشركة ودرجة المنافسة على هذا الإفصاح. وتوصلت الدراسة إلى أن 41% من الشركات عينة الدراسة قامت بالإفصاح عن هذه المعلومات في تقاريرها المالية السنوية، وأن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية ودرجة المنافسة في السوق،

عن الإيرادات المتأتية من بلد اجنبي معين والاصول غير المتداولة (عدا الادوات المالية، والاصول الضريبية المؤجلة، واصل ما بعد التوظيف، والحقوق الناشئة بموجب عقود التأمين) التي تقع في بلد اجنبي معين اذا كانت هذه الإيرادات والاصول هامة. وبينت الفقرة 23 من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 على انه يجب على المنشأة الإبلاغ عن ارباح أو خسائر ومجموع الموجودات والمطلوبات بشكل منفصل لكل قطاع مشمول بالتقارير المالية اذا كانت هذه المبالغ تقدم بشكل منتظم الى متخذ القرار التشغيلي في المنشأة. كما سمح المعيار المذكور في الفقرة رقم 13 للمنشأة بالإفصاح والتقارير بشكل منفصل عن القطاعات التشغيلية التي لا تستوفى أي من شروط الحدود الكمية (Quantitative thresholds) اذا ارتأت الادارة ان المعلومات عن القطاع ستكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

أما فيما يخص الإفصاح عن بنود المعلومات القطاعية في التشريعات الاردنية، فقد نصت المادة (184/أ) من قانون الشركات الاردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم (57) لسنة 2006 بأنه يتوجب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاتها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة، كما نصت المادة (16) من تعليمات افصاح الشركات أنه يتوجب على الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي أن تعد بياناتها المالية وفقا لمتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويتضمن ذلك بطبيعة الحال معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 الذي عُني بالإفصاح عن المعلومات القطاعية، كما أضافت التشريعات الأردنية في المادة (4) من تعليمات افصاح الشركات أنه يتوجب على الشركات الإفصاح عن درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل (10%) فاكثراً من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي (هيئة الأوراق المالية، 2004).

لقد تطرقت بعض الدراسات السابقة إلى موضوع الإفصاح عن المعلومات القطاعية. ومن الدراسات التي تصدت لهذا الموضوع دراسة (Chen & Zhang, 2003) التي اختبرت مدى فاعلية المعلومات القطاعية بالمقارنة بالمعلومات الاجمالية

المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية. وأسفرت الدراسة عن وجود قصور في الالتزام بالإفصاح عن المعلومات القطاعية حيث أن 26% من الشركات فقط تقوم بالإفصاح عن المعلومات القطاعية، كما وأن بعض الشركات التي التزمت بالإفصاح عن المعلومات القطاعية لم تلتزم بمتطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم (33) الخاص بالتقارير القطاعية. وجاءت دراسة (Chan & Watson, 2011) لاختبار العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات القطاعية والمتغيرات المتمثلة ب: مستوى تنوع الشركة، وحجم الشركة، ونوع الصناعة، ومستوى حقوق الأقلية، والرافعة المالية، ونشر الملكية. وقد اعتمدت الدراسة على التقارير السنوية لعينة من 118 شركة مدرجة في البورصة الاسترالية. ودلت نتائج الدراسة على أن الشركات التي لديها مستويات أعلى من التنوع هي أكثر إفصاحاً عن المعلومات القطاعية طوعاً من الشركات التي لديها مستويات أقل من التنوع، بينما لم تكن هناك علاقة بين هذا الإفصاح وبقية المتغيرات التي تناولتها الدراسة. وهدفت دراسة (الصمادي وعض، 2012) الى معرفة أثر الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية في جودة الارباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان ولكافة القطاعات الاقتصادية، بالإضافة الى دراسة اثر بعض العوامل في جودة الارباح وهي: الإبلاغ عن العتبات الكمية للقطاع، والإبلاغ عن ارباح وخسائر القطاعات التشغيلية أو اجمالي أصوله، والإبلاغ عن الإيرادات من العملاء الخارجيين. وتوصلت الدراسة الى انه توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين الشركات المساهمة العامة بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة وجودة الارباح المفصح عنها، فيما لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين العتبات الكمية وجودة الارباح المفصح عنها، كما انه يوجد اثر للإبلاغ عن ارباح وخسائر أو اجمالي أصول القطاعات التشغيلية والإبلاغ عن الإيرادات من العملاء الخارجيين في جودة الارباح. وجاءت دراسة (Bugeja et al., 2015) لاستكشاف أثر تبني معايير الإفصاح عن المعلومات القطاعية في القطاعات التشغيلية المفصح عنها، ودوافع عدم الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات المدرجة في البورصة الاسترالية بالاعتماد على معيار المحاسبة الدولي رقم 14 (المعدل) ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8. وظهرت نتائج الدراسة أن تبني المعايير

وان الشركات كلما كان تركيز عدد المساهمين فيها أقل يكون الإفصاح عن المعلومات القطاعية بشكل أفضل. وسعت دراسة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007) الى التعرف الى تأثير الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات التجارية السعودية المدرجة في سوق الاوراق المالية السعودية على كل من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة الى وجود خلط كبير وسوء فهم وعدم إدراك لماهية الإفصاح القطاعي وأهميته من قبل معدي ومستخدمي القوائم المالية. وتناولت دراسة (العمرى وآخرون، 2007) مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية لعام (2002) حيث تم تطوير مؤشر للإفصاح عن المعلومات القطاعية استناداً الى معيار المحاسبة الدولي رقم 14، كما اختبرت أثر بعض العوامل (حجم الشركة، والرفع المالي، ونسبة الاصول الثابتة، وتذبذب الأرباح، ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه الشركات تقوم بالإفصاح عن حوالي 15% من بنود مؤشر الإفصاح القطاعي في التقارير المالية، وأن هناك علاقة ارتباط ايجابية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة، بينما لم تكن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مستوى هذا الإفصاح والرفع المالي ونسبة الاصول الثابتة، وتذبذب الارباح. كما تناولت دراسة (Abu-Serdaneh & Zuriekat, 2009) قياس مدى استخدام التقارير القطاعية، والتعرف إلى العوامل التي تؤثر على استخدامها بالشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وتوصلت الدراسة الى أن متوسط الإفصاح عن البيانات القطاعية أقل من النصف، مما يعني عدم كفاية هذا النوع من الإفصاح لدى الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وأن الشركات التي تستخدم المعلومات القطاعية تكون أكبر حجماً، وملكيتها أقل انتشاراً، ونسبة الأصول القائمة فيها أكبر، وأن نسبة الرفع المالي وتذبذب الأرباح ليس لها تأثير على مدى الإفصاح عن المعلومات القطاعية. وهدفت دراسة (رزق، 2011) الى بحث وتحليل الواقع العملي بشأن الإفصاح عن المعلومات القطاعية للمنظمات العامة المصرية، وقد تم اختيار عينة من الشركات

التي تم الاطلاع عليها والتي اجريت في البيئة الاردنية، كدراسة (العمرى واخرون، 2007؛ Abu-Serdaneh & Zuriekat, 2009)، بقياس مستوى هذا الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي السابق رقم 14. كما تناولت الدراسة الحالية متغيرات لم يسبق أن تم اختبار أثرها في الإفصاح عن المعلومات القطاعية في البيئة الأردنية وهي معدل نمو الشركة، وعُمر ادراج الشركة في السوق المالي، ونوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركة مما سيساهم في الكشف عن محددات جديدة لمستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في البيئة المذكورة.

أ نموذج الدراسة وفرضياتها

استنادا إلى الإطار النظري للدراسة وما توصلت إليه الدراسات السابقة، ويعد تشخيص مشكلة البحث، تم وضع أنموذج لتحديد طبيعة العلاقة والتأثير بين خصائص الشركة التي تمثل المتغيرات المستقلة (نوع القطاع، وعمر الادراج في السوق المالي، ومعدل النمو، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح) ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية الذي يمثل المتغير التابع، كما هو مبين في الشكل رقم (1)، ويتم ذلك وفق الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا تفصح الشركات المساهمة العامة الأردنية عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية. الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص الشركة (نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وعمر الإدراج في السوق المالي، ومعدل النمو، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح) في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

وتتنبق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة لعمر ادراج الشركة في السوق المالي في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

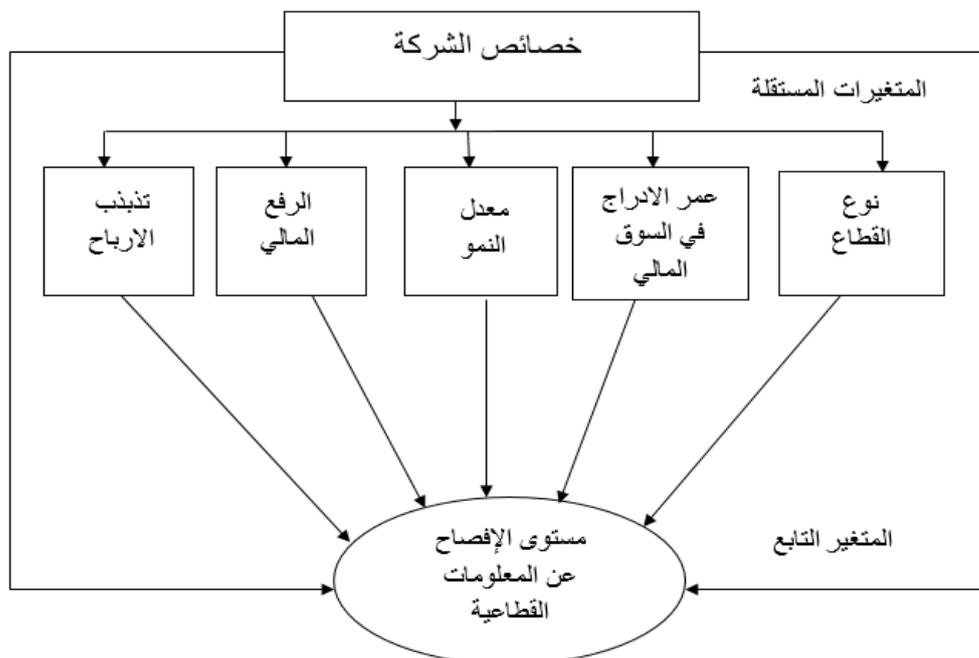
الخاصة بالإفصاح عن المعلومات القطاعية أدى إلى إفصاح الشركات عن عدد أكبر من القطاعات، وأن أهم دوافع عدم الإفصاح عن المعلومات القطاعية كانت تتعلق بتكاليف الوكالة. وهدفت دراسة (Ibrahim, 2015) إلى القاء الضوء على تحول الشركات في نيجيريا إلى تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 والخاص بالقطاعات التشغيلية، فضلا عن بيان علاقة بعض خصائص الشركة في حجم الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية لهذه الشركات. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لكل من نوع الصناعة، ونوع المدقق، وحجم الشركة، وعمر الادراج في السوق المالي في حجم الإفصاح عن هذه المعلومات، بينما لم يكن هناك أثر معنوي للرفع المالي والربحية في حجم الإفصاح المذكور. أما دراسة (Bedia & Shrivastava, Jr, 2016) فقد طبقت على المنظمات الهندية بهدف تحديد الفوائد المترتبة على اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8، وبيان أثر تطبيق هذا المعيار على التقارير القطاعية للشركات بالمقارنة مع تقارير القطاعات بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الهند. ووجدت الدراسة أن هناك بعض الانحرافات الملحوظة في أرباح وخسائر القطاع التي كشفت عنها البيانات المالية وأن الفرق الاساسي بين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 والمبادئ المذكورة هي معلومات معينة ومتطلبات العرض. واختبرت دراسة (Lucchese & Carlo, 2016) فاعلية معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 بالنسبة إلى حجم الإفصاح عن المعلومات القطاعية وبعض خصائص الشركة التي قد تؤثر في القرارات المتعلقة بسياسات الإفصاح التفصيلي في الشركات الإيطالية المسجلة في البورصة. وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار رقم 8 لم يؤدي إلى تغيير هام في الإفصاح عن المعلومات القطاعية مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي السابق رقم 14، كما وجدت الدراسة أن حجم الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات المذكورة يرتبط بصورة عكسية مع معدل النمو، وحجم الشركة، والربحية، وانتشار الملكية.

ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تعد هذه الدراسة احد الدراسات الرائدة التي تقيس مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الأردن بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8، حيث قامت الدراسات السابقة

التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية .
الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية
لتذبذب الارباح في مستوى الإفصاح عن المعلومات
القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة
العامة الأردنية .

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية
لمعدل نمو الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات
القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة
العامة الأردنية.
الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية
للرفع المالي في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في



الشكل (1): أنموذج الدراسة
منهجية الدراسة

سوق عمان المالي. و تم أخذ عينة عشوائية طبقية من هذه
الشركات تكونت من 105 شركة، وتمثل العينة ما نسبته
42.5% من مجتمع الدراسة، ويبين الجدول رقم (1) توزيع
الشركات عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة بكافة الشركات المساهمة العامة
الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، والبالغ عددها
(247) شركة (بورصة عمان، 2015)، موزعة على
القطاعات (الصناعي، والخدمي، والمالي)، حسب تصنيفها في

الجدول (1)

توزيع الشركات عينة الدراسة حسب القطاعات

القطاع	العدد الكلي للشركات	نسبة الشركات عينة الدراسة من العدد الكلي للشركات	عدد الشركات عينة الدراسة
صناعي	71	28.7%	30
خدمي	58	23.5%	25
مالي	118	47.8%	50
المجموع	247	100%	105

أسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد في الجانب النظري على الكتب والبحوث المتوافرة في الدوريات وشبكة الانترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة. أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاستناد إلى التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الاردنية للفترة من 2011-2015، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية التي تنظم عمل الشركات المساهمة العامة في الاردن.

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

اولاً: المتغيرات المستقلة

1- نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة: وهو نوع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة، وتتمثل مجموعة القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها الشركات في هذه الدراسة بقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، والقطاع المالي. وتم قياس هذا المتغير من خلال متغير وهمي Dummy Variable، وقد تم ترميزه كالاتي:

- نوع القطاع 1 (صناعي): يأخذ (1) إذا كان القطاع صناعي و (0) إذا كان غير ذلك.
- نوع القطاع 2 (خدمي): يأخذ (1) إذا كان القطاع خدمي و (0) إذا كان غير ذلك.
- نوع القطاع 3 (مالي): يأخذ (1) إذا كان القطاع مالي و (0) إذا كان غير ذلك.

2- عمر الادراج في السوق المالي: يتمثل بعدد السنوات التي مضت منذ تسجيل الشركة في السوق المالي، وقد تم الحصول على تاريخ ادراج الشركة في سوق عمان المالي من خلال دليل الشركات في سوق عمان المالي.

3- معدل النمو: ويمثل نسبة نمو الشركة خلال فترة معينة. وبناءً على الدراسات السابقة فقد تم قياس هذا المتغير من خلال ايجاد الفرق بين مجموع الأصول لفترة خمس سنوات .

4- الرفع المالي: ويعني القيام باستثمار الأموال المقترضة بما يحقق أكبر عائد من تكلفة الاقتراض، ويستخدم مصطلح الرفع المالي في الغالب لوصف نسبة الاستدانة إلى حقوق الملكية. واسترشاداً بالدراسات السابقة، فقد تم قياس هذا المتغير من خلال قسمة مجموع الالتزامات على مجموع الأصول.

5- تذبذب الأرباح: وهو تقلب أرباح الشركة من فترة لأخرى. وبالاعتماد على الدراسات السابقة، فقد تم قياس هذا المتغير من خلال ايجاد الفرق بين القيمة الأعلى والأدنى لصافي الدخل لخمس سنوات متتالية مقسوماً على المتوسط الحسابي للدخل.

ثانياً: المتغير التابع

مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية: تم قياس هذا المتغير من خلال تصميم مؤشر افصاح يتكون من عدة بنود بناءً على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8، والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بهذا الخصوص. ويوضح الجدول رقم (2) بنود هذا المؤشر.

ويعطى لكل بند من بنود هذا المؤشر القيمة (1) إذا كانت الشركة قد أفصحت عنه في تقاريرها المالية السنوية، ويتم إعطائه القيمة (0) إذا لم تقم الشركة بالإفصاح عنه. وقد استخدمت المعادلة التالية لحساب مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

$$SDI = AD / RD$$

حيث أن:

SDI: مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية. RD: عدد البنود التي ينبغي الإفصاح عنها (الحد الأعلى AD: عدد البنود التي أفصحت الشركة عنها فعلاً. لعدد بنود المؤشر).

الجدول (2)

مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية

بنود المؤشر	التسلسل
الإيرادات من العملاء الخارجيين.	1
الإيرادات من القطاعات (الإيراد من العمليات مع القطاعات التشغيلية الأخرى داخل الشركة).	2
إيراد الفائدة.	3
مصروف الفائدة.	4
صافي إيراد الفائدة (في حالة إمكانية إجراء التقاص).	5
الاهتلاك والإطفاء للقطاع.	6
بنود مادية (هامة نسبياً) للدخل والمصروف المطلوب الإفصاح عنها في صلب قائمة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1).	7
أرباح / خسائر القطاع.	8
الإضافات إلى الأصول طويلة الأجل (عدد الأدوات المالية، والأصول الضريبية المؤجلة وأصول منافع ما بعد التوظيف والحقوق الناشئة بموجب عقود التأجير).	9
الاستثمار في شركات زميلة أو مشاريع مشتركة والذي يعالج بطريقة حقوق الملكية.	10
حصة المنشأة في (ربح / خسارة) شركات زميلة أو مشاريع مشتركة تعالج بطريقة حقوق الملكية.	11
مصروف أو (دخل) ضريبية الدخل.	12
البنود الهامة نسبياً غير النقدية الأخرى (باستثناء الاهتلاك والإطفاء).	13
انخفاض قيمة الأصول.	14
أصول القطاع.	15
النفقات الرأسمالية المتعلقة بالأصول غير المتداولة.	16
التزامات القطاع.	17
مطابقة المعلومات القطاعية (اجمالي إيرادات القطاع وجمالي أرباح وخسائر القطاع، وأصول والتزامات القطاع، وبنود القطاع الهامة الأخرى) مع المبالغ المقابلة لها في المنشأة ككل.	18
الإيرادات من العملاء حسب مواقعهم الجغرافية.	19
الأصول طويلة الأجل باستثناء الأدوات المالية، والأصول الضريبية المؤجلة، والحقوق الناشئة بموجب عقود التأمين، التي تقع في بلد إقامة المنشأة وكذلك التي تقع في كافة الدول الأجنبية التي تحتفظ فيها المنشأة بأصول.	20
الإيراد لأي قطاع عمل أو جغرافي أو عميل يشكل 10% أو أكثر من إيرادات المنشأة إلا أنه ليس قطاعاً يتم التقرير عنه .	21
أساس تحديد قطاعات المنشأة.	22
أنواع المنتجات والخدمات في كل قطاع يتم التقرير عنه.	23
التشريعات المحلية: درجة الاعتماد على عملاء رئيسيين أو موردين معينين يشكل 10% أو أكثر من مبيعات أو مشتريات أو إيرادات المنشأة.	24

تحديد نموذج الدراسة

للكشف عن أثر خصائص الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، تم تطوير نموذج للانحدار المتعدد واستخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقديره.

والنموذج الرياضي الذي تم استخدامه لهذا الغرض هو:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \epsilon$$

حيث ان:

Y = مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية (SDI)

β_0 = الحد الثابت

β_1 to β_7 = معاملات الانحدار (ميل الانحدار)

X_1 (نوع القطاع 1: القطاع الصناعي) = متغير وهمي Dummy Variable يأخذ (1) إذا كان القطاع صناعي و (0) إذا كان غير ذلك

X_2 (نوع القطاع 2: القطاع الخدمي) = متغير وهمي Dummy Variable يأخذ (1) إذا كان القطاع خدمي و (0) إذا كان غير ذلك

X_3 (نوع القطاع 3: القطاع المالي) = متغير وهمي Dummy Variable يأخذ (1) إذا كان القطاع مالي و (0) إذا كان غير ذلك

X_4 (عمر الإدراج في السوق المالي) = عدد السنوات التي مضت منذ تسجيل الشركة في السوق المالي

X_5 (معدل النمو) = اللوغاريتم الطبيعي للفرق بين مجموع الأصول لفترة خمس سنوات

X_6 (الرفع المالي) = اللوغاريتم الطبيعي لنتائج مجموع الالتزامات مقسوماً على مجموع الأصول

X_7 (تذبذب الأرباح) = اللوغاريتم الطبيعي لنتائج الفرق بين القيمة الأعلى والأدنى لصافي الدخل لخمس سنوات متتالية مقسوماً على المتوسط الحسابي للدخل

ϵ = خطأ التقدير العشوائي

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الإحصاءات الوصفية

أولاً: مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية

تم تصنيف مدى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في الشركات قيد الدراسة إلى أربعة مستويات استناداً إلى عدد الفقرات ذات العلاقة بالمعلومات القطاعية التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها فعلاً مقارنة مع عدد الفقرات التي ينبغي على الشركة الإفصاح عنها (الحد الأعلى لعدد فقرات مؤشر الإفصاح وبالبلغ مجموعها 24 فقرة) وكالاتي:

- أكثر من 75% جيد.

- من 51%-75% متوسط.

- من 26%-50% ضعيف.

- أقل من 26% ضعيف جداً.

ويظهر الجدول رقم (3) أن مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية متوسط في (9%) من الشركات المساهمة العامة الأردنية حيث تراوح مدى هذا الإفصاح بين 75%-50%، كما كان مستوى هذا الإفصاح ضعيف في (13%) من تلك الشركات حيث تراوح بين 49%-26%، وكان مستوى هذا الإفصاح ضعيف جداً في (78%) من تلك الشركات حيث يقل مدى هذا الإفصاح عن 26%. وان أعلى مؤشر إفصاح بلغ (62.50%) بينما بلغ أقل مؤشر (4.17%)، في حين بلغ معدل مستوى الإفصاح العام عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية لجميع الشركات (17.62%)، أي أن مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية ضعيف جداً. ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى قلة توافر مقومات الإفصاح الجيد كتحديد الجهة أو الفئة المستهدفة للمعلومات المفصح عنها كالملاك والموظفين والجهات الحكومية المعنية، والدائنين، والمحللين في الأسواق المالية، وأيضاً ضعف التعليمات المصدرة من الجهات الرسمية الملزمة للإفصاح عن المعلومات القطاعية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (العمرى وآخرون، 2007؛ Abu- Serdaneh & Zuriekat، 2009؛ رزق، 2011).

الجدول (3)

الإحصاءات الوصفية لمستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية

تصنيف مستوى الإفصاح	نسبة الشركات	عدد الشركات	مدى مستوى الإفصاح (%)
-	-	-	أكثر من 75%
متوسط	9%	9	51% - 75%
ضعيف	13%	14	26% - 50%
ضعيف جداً	78%	82	أقل من 26%
-	100%	105	المجموع
		62.5%	أعلى مؤشر إفصاح
		4.17%	أقل مؤشر إفصاح
		17.62%	معدل مؤشر الإفصاح العام (لجميع الشركات معاً)
		ضعيف جداً	تصنيف مستوى الإفصاح العام (لجميع الشركات معاً)
		0.1673	الانحراف المعياري لمؤشر الإفصاح العام

بلغ معدل تنبذب الأرباح والذي تم قياسه من خلال إيجاد الفرق بين القيمة الأعلى والأدنى لصافي الدخل لخمس سنوات متتالية مقسوماً على المتوسط الحسابي للدخل (0.241). ونظراً لارتفاع قيمة الانحراف المعياري للمتغيرات المتمثلة ب: معدل نمو الشركة، والرفع المالي، وتنبذب الأرباح مما يعني أن هذه المتغيرات لم تتوزع بشكل طبيعي، لذلك تم اخذ اللوغاريتم الطبيعي لهذه المتغيرات لجعلها أقرب إلى التوزيع الطبيعي واستخدام في نموذج الانحدار.

ثانياً: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة

يظهر الجدول رقم (4) أن معدل عمر إدراج الشركة في السوق المالي والذي يتمثل بعدد السنوات التي مضت منذ تسجيل الشركة في السوق المالي (30.59) سنة منذ تأسيسها، كما بلغ معدل نمو الشركة والذي تم قياسه من خلال إيجاد الفرق بين مجموع الأصول لفترة خمس سنوات (0.318). أما معدل الرفع المالي والذي تم قياسه من خلال قسمة مجموع المطلوبات على مجموع الموجودات، فقد بلغ (0.133). كما

الجدول (4)

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة (Min.)	أعلى قيمة (Max.)	المتغير
17.390	30.59	7	87	عمر إدراج الشركة في السوق المالي
12.277	0.318	0	13.214	اللوغاريتم الطبيعي لمعدل نمو الشركة
10.913	0.133	0	23.477	اللوغاريتم الطبيعي للرفع المالي
6895.1	0.241	0	13.704	اللوغاريتم الطبيعي لتنبذب الأرباح

و0.748، و0.873، و0.847، و0.992) على التوالي، وجميعها أكبر من (0.05). وكانت قيم اختبار معامل تضخم التباين أقل من (10) إذ تراوحت بين (1.008 - 1.338)، إذ بلغت لنوع القطاع، وعمر الإدراج في السوق المالي، ومعدل النمو، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح (1.071، و1.338، و1.145، و1.180، و1.008) على التوالي. وتدل هذه النتائج على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة، مما يسمح بتطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.

الجدول (6)

اختبار التباين المسموح ومعامل التضخم

معامل التضخم	التباين المسموح	المتغيرات المستقلة
1.071	0.934	نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة
1.338	0.748	عمر إدراج الشركة في السوق المالي
1.145	0.873	معدل نمو الشركة
1.180	0.847	الرفع المالي
1.008	0.992	تذبذب الأرباح

ولغرض التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات تم إجراء اختبار (Klomgorov-Simirnov) لمتغيرات الدراسة المتصلة Continuous Variables، أما متغير نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة فهو متغير وهمي Dummy Variable لا يخضع للتوزيع الطبيعي. ويتبين من الجدول رقم (7) أن مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أكبر من (0.05) مما يدل على التوزيع الطبيعي للبيانات، حيث بلغ مستوى المعنوية للمتغيرات نوع القطاع، وعمر الإدراج في السوق المالي، ومعدل النمو، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح (0.13، و0.54، و0.62، و0.27، و0.38) على التوالي. وتشير النتائج السابقة إلى التوزيع الطبيعي للبيانات وهذا يعني ملائمة بيانات الدراسة لافتراضات تحليل الانحدار.

ويبين الجدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية للمتغير الوهمي المتمثل بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، حيث نجد أن عدد الشركات الصناعية بلغ (30) شركة فهي تشكل نسبة (28.6%) من مجموع الشركات عينة الدراسة، بينما بلغ عدد الشركات الخدمية (25) شركة أي ما نسبته (23.8%) من مجموع هذه الشركات، فيما بلغ عدد الشركات المالية (50) شركة أي ما نسبته (47.6%) من مجموع الشركات قيد الدراسة.

الجدول (5)

الإحصاءات الوصفية للمتغير الوهمي المتمثل بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

النسبة المئوية	التكرار	نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة
28.6%	30	صناعي
23.8%	25	خدمي
47.6%	50	مالي
100%	105	المجموع

اختبار الفرضيات

قبل القيام بتطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، تم إجراء بعض الاختبارات لضمان ملائمة بيانات الدراسة لافتراضات تحليل الانحدار حيث تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة من خلال استخدام اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test وذلك باحتساب معامل التباين المسموح Tolerance ومعامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للمتغيرات المستقلة، مع الأخذ بالاعتبار أن تزيد قيمة التباين المسموح عن (0.05) وعدم تخطي معامل تضخم التباين القيمة (10) (Gujarati, 1988). ويتبين من الجدول رقم (6) أن قيم اختبار التباين المسموح تراوحت بين (0.992 - 0.748)، حيث بلغت للمتغيرات نوع القطاع، وعمر الإدراج في السوق المالي، ومعدل النمو، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح (0.934،

الجدول (7)

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

sig	Klomgorov-Smirnov	المتغيرات
0.13	1.889	عمر إدراج الشركة في السوق المالي
0.54	1.829	معدل نمو الشركة
0.62	1.082	الرفع المالي
0.27	1.970	تذبذب الأرباح
0.38	1.426	مؤشر الإفصاح

وفيما يلي نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى:

تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لاختبار هذه الفرضية. ويلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (8) أن قيمة T المحسوبة والبالغة (24.124) هي أعلى من قيمة T الجدولية البالغة (9.72) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، لذا ترفض الفرضية الصفرية

الجدول (8)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

مستوى المعنوية	T الجدولية	T المحسوبة	الانحراف المعياري لمؤشر الإفصاح	المتوسط الحسابي لمؤشر الإفصاح
0.00	9.72	24.124	16.73	17.62

- الفرضية الثانية:

للإجابة عن فرضية البحث الرئيسة الثانية والفرضيات الخمس الفرعية المنبثقة عنها، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بعد التأكد من شروطه. ويبين الجدول رقم (9) النتائج المتعلقة بهذا التحليل.

الجدول (9)

ملخص نتائج تحليل الانحدار المتعدد

مستوى دلالة F	F المحسوبة	R معامل الارتباط المتعدد	R ² معامل التحديد	مستوى دلالة T	T المحسوبة	β معامل الانحدار	المتغيرات المستقلة
**0.00	56.674	0.598	0.358	**0.00	4.988	0.186	القطاع الصناعي
				**0.00	4.865	0.180	القطاع الخدمي
				**0.00	8.893	0.364	القطاع المالي
				**0.00	8.871	0.362	عمر الإدراج في السوق المالي
				**0.00	7.221	0.273	معدل النمو
				0.266	1.114	0.043	الرفع المالي
				0.847	0.193	0.007	تذبذب الأرباح

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

أن معاملات الانحدار لهذه المتغيرات موجبة ومعنوية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، بينما لم يكن متغير الرفع المالي ومتغير تذبذب الأرباح معنويًا عند مستوى الدلالة المذكور. وجاءت النتيجة المتعلقة بمتغير نوع القطاع خلاف توقعات الدراسة، إذ تشير النتائج المثبتة في الجدول رقم (9) إلى أن نوع القطاع (صناعي أو خدمي أو مالي) له تأثير موجب دال إحصائيًا في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، مما يفيد برفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (بني خالد، 2005) ودراسة (Ibrahim, 2015)، فيما تختلف مع دراسة (Chan & Watson, 2011). ولمعرفة الفروق بين تأثير القطاعات الثلاثة (الصناعي والخدمي والمالي) في المستوى العام للإفصاح، تم استخدام تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA. وتشير نتائج التحليل المعروضة في الجدول رقم (10) إلى وجود فروق معنوية في مؤشر الإفصاح بين القطاعات عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

يتضح من واقع القيم التي يعرضها الجدول رقم (9) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجميع خصائص الشركة مجتمعة في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية كمتغير تابع، وتشير قيمة F المحسوبة إلى معنوية النموذج حيث بلغت (56.674) عند مستوى دلالة (0.00)، وقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.358)، أي أن المتغيرات المستقلة المتمثلة بخصائص الشركة مجتمعة تفسر (35.8%) من التغيرات في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية مما يعني أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما يدل معامل الارتباط المتعدد R والبالغ (0.598) على قوة العلاقة أو الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص الشركة (نوع القطاع الذي تنتمي إليه، وعمر الإدراج في السوق المالي، ومعدل النمو، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح) في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وكانت المتغيرات الدالة إحصائيًا أمام مؤشر الإفصاح التي أسفر عنها نموذج الانحدار هي: نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة (سواء كان صناعي أم خدمي أم مالي)، وعمر إدراج الشركة في السوق المالي، ومعدل نمو الشركة حيث نجد

الجدول (10)

نتائج تحليل التباين لأثر متغير نوع القطاع في الإفصاح

مستوى الدلالة	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.004	** 19.496	9.529	2	28.586	بين المجموعات
		0.490	102	42.137	داخل المجموعات
			104	70.723	المجموع

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$

دالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$ بين القطاع المالي من جهة، والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي من جهة أخرى. وكانت هذه الفروق لصالح القطاع المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر الإفصاح في القطاع المالي

ولاختبار الفروق في المتوسط الحسابي لمؤشر الإفصاح بين القطاعات الثلاثة، تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية Tukey Pairwise Test Comparison. وقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (11) أن هناك فروق

(Carlo, 2016).

واتسقت النتيجة ذات العلاقة بمتغير الرفع المالي مع فرضية الدراسة الفرعية الرابعة حيث لم يكن لهذا المتغير أثر مهم بدلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وبناء على ذلك تقبل فرضية الدراسة الصفرية الفرعية الرابعة والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (العمرى وآخرون، 2007) ودراسة (Abu-Serdaneh & Zuriekat, 2009) ودراسة (Chan & Watson, 2011) ودراسة (Ibrahim, 2015). كما لم يكن لمتغير تذبذب الأرباح أيضاً أثر مهم بدلالة إحصائية في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وهذا يثبت صحة الفرضية الصفرية الفرعية الخامسة التي تفيد بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتذبذب الأرباح في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العمرى وآخرون، 2007) ودراسة (Abu-Serdaneh & Zuriekat, 2009).

النتائج والتوصيات

النتائج

في ضوء تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- أظهرت الدراسة أن مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية تراوح بين متوسط وضعيف جداً. وجاء مستوى الإفصاح العام عن هذه المعلومات في التقارير المالية للشركات المذكورة ضعيفاً جداً، حيث بلغ المعدل العام (الإجمالي) للإفصاح عن تلك المعلومات (17.62%).

2- كشفت الدراسة عن أن مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات قيد الدراسة متوسط في (9%) منها، وضعيف في (13%) منها، وضعيف جداً في (78%) منها، وقد كان أعلى مؤشر إفصاح بين الشركات (62.5%) وأقل مؤشر (4.17%).

3- أشارت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن

(30.468) مقارنة مع المتوسط الحسابي لهذا المؤشر في القطاع الصناعي والقطاع الخدمي والذي بلغ (11.276)، و (11.016) على التوالي. وهذا يعني أن التأثير في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية جاء لصالح القطاع المالي، أي أن الشركات في القطاع المالي تقوم بالإفصاح بدرجة أكبر من الشركات في القطاع الصناعي والقطاع الخدمي. وقد يعود سبب ذلك إلى خضوع البنوك والتي تقع ضمن القطاع المالي إلى إشراف ورقابة وتعليمات البنك المركزي مما يتطلب الالتزام العالي بمتطلبات الإفصاح.

الجدول (11)

نتائج اختبار توكي للمقارنة البعدية

القطاع	المتوسط الحسابي	صناعي	خدمي	مالي
صناعي	11.276	-	0.26	19.192**
خدمي	11.016	-	-	19.452**
مالي	30.468	-	-	-

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

أما بالنسبة لمتغير عمر الإدراج، فقد كان له تأثير موجب دال إحصائياً في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر إدراج الشركة في السوق المالي في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Prencipe, 2004) ودراسة (Ibrahim, 2015). كذلك كان لمتغير معدل النمو تأثير موجب دال إحصائياً في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الشركة في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Prencipe, 2004) ودراسة (Lucchese &

التوصيات

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بالآتي:
- 1- قيام هيئة الأوراق المالية الأردنية بإلزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن جميع المعلومات القطاعية وفقاً لمتطلبات الإفصاح في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8، والتأكد من تنفيذ الشركات لذلك.
 - 2- إيلاء الإفصاح عن المعلومات القطاعية المزيد من الاهتمام من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية والعمل بجدية على زيادة مستواه في التقارير المالية السنوية.
 - 3- أهمية قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتقييم مستوى إفصاحها عن المعلومات القطاعية في تقاريرها المالية السنوية لمعرفة مستوى هذا الإفصاح من أجل العمل على تحسينه وتطويره بشكل سليم.
 - 4- إجراء المزيد من البحوث والدراسات التطبيقية للتعرف إلى علاقة الإفصاح عن المعلومات القطاعية بمتغيرات أخرى ذات صلة لم ترد في هذا البحث والمعوقات التي تواجه هذا الإفصاح.

المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية يتأثر بشكل موجب ومعنوي بالمتغيرات المستقلة مجتمعة وهي: نوع القطاع (سواء إن كان قطاع صناعي أم خدمي أم مالي)، وعمر الإدراج في السوق المالي، ومعدل النمو، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح، فقد فسرت هذه الخصائص مجتمعة ما نسبته (35.8%) من التغيرات في مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات.

4- خلصت الدراسة إلى أن التأثير المنفرد لكل من نوع القطاع (الصناعي/الخدمي/المالي)، وعمر الإدراج في السوق المالي، ومعدل النمو كان معنوياً في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، بينما كان التأثير المنفرد للرفع المالي، وتذبذب الأرباح غير معنوي في هذا الإفصاح.

5- توصلت الدراسة إلى أن تأثير نوع القطاع في مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية كان لصالح القطاع المالي، وهذا يشير إلى أن الشركات العاملة في القطاع المالي تقوم بالإفصاح عن المعلومات القطاعية بدرجة أكبر من الشركات العاملة في القطاع الصناعي والقطاع الخدمي.

المراجع

المراجع العربية

- بني خالد، حمود. (2005). أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، "غير منشورة"، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- بورصة عمان. (2015). دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام (2015)، <http://www.ase.com.jo>
- حماد، طارق. (2005). التقارير المالية، القاهرة: الدار الجامعية.
- رزق، هبة. (2011). تحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية في المنظمات العامة المصرية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (1)1، 159-187.
- سلطان، محمد. (2005). إدارة البنوك، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- الصمادي، محمد، وعوض، آمال. (2012). الإفصاح عن المعلومات القطاعية التشغيلية وأثرها على جودة الأرباح في
- الشركات المدرجة في بورصة عمان، الفكر المحاسبي، (13)16، 4-20.
- العمرى، احمد، سويدان، ميشيل، وعبد، سوزان. (2007). الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (2)44، 2-48.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2007). الدراسة النظرية و التطبيقية حول الإفصاح عن المعلومات القطاعية وأثرها على كل من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية عن الشركات التجارية السعودية، Online Available: <http://www.socpa.org.sa>
- هيئة الأوراق المالية. (2004). تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، عمان، الأردن.
- وزارة الصناعة والتجارة. (1997). قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته، المملكة الأردنية الهاشمية.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

- Bani-Khali, H. (2005), *The Effect of Company Size and Type of its Activity on the Extent of Accounting Disclosure at Annual Financial Reports of Jordanian Public Shareholding Companies*, Unpublished Master thesis, AL- al Bayt University, Al-Mafraq, Jordan.
- Amman Stock Exchange. 2015. *Jordanian Public Shareholding Companies Guide for the Year 2012*. Online Available: <http://www.ase.com.jo>
- Hammad, T. (2005), *The Financial Reports*. Cairo: Eldar Elgayaam.
- Rizk, H. (2011), "Determining the Level of Segment Information Disclosure in Financial Reports of Egyptian Public Organizations: An Analytical Study" *Scientific Journal of Researches and Commercial Studies*, 1(1): 159-187.
- Sultan, M. (2005), *Banks Management*. Alexandria: Dar Elgamaa Elgadida.
- Al-Smadi, M., and Awad, A. (2012), "Disclosure of Operating Segment Information and its Effect on

المراجع الاجنبية

- Abu-Serdaneh, J., and Zuriekat, M. (2009), "Segment Reporting in Jordanian List Companies". *Arab Journal of Administrative Sciences*, 3(16): 489- 516.
- Bedia, D.D, and Shrivastava, Jr., Kshema. (2016), "A Comparative Study of Segment Reporting under AS-17 and IFRS 8: Empirical Evidence from India". *The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, XV (1): 35-54.
- Birt, J., Bilson, C., Smith, T., and Whaley, R. (2006), "Ownership Competition and Financial Disclosure". *Australian Journal of Management*, 2(31): 235-263.
- Bugeja, M., Czernekowski, R., and Moran, D. (2015), "The Impact of the Management Approach on Segment Reporting". *Journal of Business Finance & Accounting*, 3(52): 1013-1028.
- Chan, M., and Watson, J. (2011), "Voluntary Disclosure of Segment Information in a Regulated Environment: Australian Evidence". *Eurasian Business Review*, 1(1):

- Earnings Quality in Companies Listed on the Amman Stock Exchange". *Accounting Literature*, 16(13): 4-20.
- Al-Omari, A., Suwaidan, M., and Abed, S. (2007), "Disclosure of Segment Information in the Annual Reports of Jordanian Industrial Companies: An Empirical Study". *Journal of Commercial College for Scientific Researches*, 44(2): 2-48.
- Saudi Organization for Certified public Accountants. (2007), *Theoretical and Empirical Study on the Disclosure of Segment Information and its Effect on Preparers and Users of Accounting Information: An Empirical Study on Saudi Commercial Companies*. Retrieved from : <http://www.socpa.org.sa>
- Securities Commission. (2004), *Instructions of Issuing Companies Disclosure, Accounting and Auditing Standards*, Amman, Jordan.
- Ministry of Industry and Trade. (1997), *The Companies Law No. 22 of 1997 and its Amendments*, The Hashemite Kingdom of Jordan.
- 37-53.
- Chen, P., and Zhang, G. (2003), "Heterogeneous Investment Opportunities in Multiple-Segment Firms and the Incremental Value Relevance of Segment Accounting Data". *Journal of Accounting and Research*, 2 (78): 397- 428.
- Davies, T., and Boczko, T. (2005), *Business Accounting and Finance*, (14th ed.) New Jersey: Prentice- Hall.
- Garrison, R., Noreen, E., and Brewer, P. (2014), *Managerial Accounting*, (15th ed.) New York: McGraw-Hill.
- Gujarati, Damodar N. (1988), *Basic Econometrics*. New York: McGraw- Hill Book Company.
- Ibrahim, K. (2015), "The Impact of Firm Characteristics on IFRS 8 Disclosure in the Transition Period in Nigeria". *International Journal of Economic Sciences*, IV (4): 1-13.
- Lucchese, M., and Carlo, F. Di. (2016), "The Impact of

- IFRS 8 on Segment Disclosure Practice: Panel Evidence from Italy”. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 6 (1):96-126.
- Morse, Wayne J., Davis, James R., and Hartgraves, Al L. (2003), *Managerial Accounting: A Strategic Approach*, (3rd ed.) USA: Thomson Learning.
- Picker, R., Leo, K., Loftus, J., Wise, V., Clark, K., and Alfredson, K. (2012), *Applying International Financial Reporting Standards*, (3rd ed.), Australia: John Wiley & Sons Inc.
- PKF International Ltd. (2017), *Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards*, New York: John Wiley & Sons Inc.
- Prencipe, A. (2004), “Proprietary Costs and Determinants of Voluntary Segment Disclosure: Evidence from Italian Listed Companies”. *Journal European Accounting Review*, 13(2): 319-340.
- Thomas, W. (2009), “The Value Relevance of Geographic Segment Earning Disclosure under SFAs 14”. *Journal of International Finance Management and Accounting*, 11(3): 133-155.

Level of Segment Information Disclosure in Annual Financial Reports and Its Affecting Factors: An Applied Study on Jordanian Public Shareholding Companies

Amer A. Hajjaj, Inaam M. Al-Zwaylif

ABSTRACT

The objective of this study is to investigate the level of disclosure of segment information in annual financial reports of Jordanian public shareholding companies. It also aims to examine the impact of some factors pertaining to selected company characteristics; namely, type of sector, age of listing in the financial market, rate of growth, financial leverage and volatility of earnings at the level of segment information disclosure in these reports. To this end, a disclosure index was developed according to the International Financial Reporting Standard 8 (IFRS 8) disclosure requirements. Content analysis was used to identify the items that were disclosed in these reports. The study population included all Jordanian public shareholding companies listed in Amman Stock Exchange, amounting to 247 companies. A sample of 105 companies was selected in three sectors: industrial sector (30 companies), service sector (25 companies) and financial sector (50 companies). The study concluded that the overall level of segment information disclosure in the annual financial reports of Jordanian public shareholding companies was very poor. The results also showed that the characteristics of the company, as a whole, have a significant impact on the level of segment information disclosure in these reports. In addition, the results revealed that each of the following characteristics (separately) significantly affects the level of segment information disclosure: type of sector, age of listing and rate of growth. However, there was no significant effect of financial leverage and volatility of earnings (individually) on this level. The study concluded with a number of recommendations, most notably: the Jordanian Securities Commission should enforce public shareholding companies to disclose all segment information required according to the IFRS 8 disclosure requirements. The managements of public shareholding companies should also give segment information disclosure more attention and work hard to increase the level of this disclosure in annual financial reports.

Keywords: Disclosure, Segment information, IFRS 8, Company characteristics, Financial reports.

¹ Faculty of Business, Al-Zaytoonah University of Jordan. i.zwaylif@zuj.edu.jo

² Jordan Engineers Association. 3amer.7ajjaj@gmail.com

Received on 13/7/2017 and Accepted for Publication on 14/12/2017.